مدخلات البنية السياسية الديموقراطية والأمن الوطني في العراق بعد عام 2003

أ.م.د. عبد العظيم جبر حافظ(*)
hafz.abd59@gmail.com

الملخص:

يعد –الأمن– واحداً من متطلبات وجود الإنسان، وقد تطور مفهوم الأمن عبر المسيرة الإنسانية، فلم يقتصر على بعد واحد، بل شمل أبعاداً أخرى، فهو يهدف إلى حماية الكيان المادي والمعنوي للدولة من التهديدات الخارجية والداخلية، وبقدر تعلق الأمر بالعراق، بعد 2003، فان من مهام النظام السياسي الجديد تأسيس بنية سياسية ديموقراطية تسهم مدخلاتها في توفير فرص للأمن الوطني عبر الدستور الديموقراطي والمشاركة السياسية والشرعية السياسية والدستورية. هذه المدخلات تفاوتت في مستوياتها لتلبية متطلبات الأمن الوطني العراقي.

Inputs of the democracy political structure and national security in Iraq after 2003

Dr. Assist. Prof. Abdul Azim Jabor Hafez

Abstract:

Security is one of the requirements of human existence; the concept of security has evolved through the humanitarian process, not only one dimension but also other dimensions, it aims to protect the material and moral entity of the State from external and internal threats, as far as Iraq is concerned after 2003, One of the tasks of the

(*)تدريسي في كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

new political system is to establish a democratic political structure that contributes to the provision of opportunities for national security through the democratic constitution, political participation, and political and constitutional legitimacy. these inputs varied in their levels to meet the requirements of Iraqi national security.

المقدمة :

ترتبط فكرة –الأمن– بوجود الإنسان، فلكي يقوم الإنسان بوظائفه المختلفة والمتعددة، فضلاً عن اهتماماته ونشاطاته العقلية والبدنية، ينبغي أن يتوفر الأمن، ولكي يتوافر الأمن، لابد من وجود نظام سياسي يستجيب ويعمل على تحقيقه، فالأمن يوفر الفرصة والمجال الملائم لازدهار الحضارة والثقافة والمدنية والحريات والسعادة، وتطوير طاقات الإنسان وإبداعه على مستويات عدة. والأمن، أما يكون (فردي) ينعم به كل فرد، وأما أن يكون (عام) ينعم به أفراد المجتمع؛ وعلى هذا الأساس يكون الأمن قائم على عنصرين أساسيين أولهما : عدم الخوف والإحساس بالطمأنينة، وثانيهما : اشتراك مجموعة الناس في هذا الإحساس. وقد تضمنت القوانين الحديثة والمعاصرة في احكامها ما يدفع عن الإنسان الأذى في روحه وجسده وماله واعتباره المعنوي الذي يشتمل على كرامته وحريته وحقوقه، وحقه في الحياة والعدل والعمل والمساواة.

وبقدر تعلق الأمر بالعراق، فقد شهد تغييراً سياسياً جذرياً في التحول من نظام سياسي شمولي، ديكتاتوري، إلى نظام سياسي ديموقراطي، تعددي، برلماني، اتحادي (فيدرالي) بحسب المادة الأولى من الدستور العراقي الدائم لعام 2005، فبعدما كان النظام السياسي السابق (1968–2003) يأسس الأمن لذاته ولرموزه وحزبه ودولته الشمولية، الديكتاتورية، ويهمل أمن المواطن والمجتمع، بما فيها حرياته وحقوقه المتعددة، فأن طبيعة هذا النظام السياسي الجديد تجعله يأسس لبنية سياسية تتضمن توافر دستوراً ديموقراطياً مستفتى عليه من قبل الشعب، وشرعية سياسية مع توافر الحقوق والحريات، هذه المدخلات هي خلاصة لبنية سياسية ديموقراطية تسهم في التأثير على توافر أمناً وطنياً عراقيا. كيف؟ هذا ما سنناقشه عبر ما يلي:

أولا : مفهوم البنية السياسية الديموقراطية.

ثانياً : العلاقة بين البنية السياسية الديموقراطية والأمن الوطني.

ثالثاً : مفهوم الأمن والأمن الوطني.

رابعاً : مدخلات البنية السياسية الديموقراطية وتأثيرها في الأمن الوطني.

خامساً: أثر مدخلات البنية السياسية الديموقراطية في توفير الأمن الوطني في العراق بعد عام 2003.

أولاً : مفهوم البنية السياسية الديموقراطية :-

أصبح مفهوم البنية واسع جداً، فلم يقتصر في دلالته على علم واحد، فهو ينطبق على علم الحياة للدلالة على التركيب التشريحي والنسيجي، وعلى علم الاجتماع بحسبانها (أي البنية الاجتماعية) : تعبير عن كيفية توزيع السكان إلى طبقات اجتماعية، والعلاقة فيما بينها وعلاقتها بالمجتمع الشامل؛ وإذا كانت السياسة في حركتها تكمن في المؤسسات والنشاطات السياسية، فأنها –بصورة عامة– قائمة على أسس تنظيمية تضمن بقاءها واستمرارها على أداء وظائفها، فهي إذاً ذات بنية تنظيمية، بمعنى أن البنية يمكن ان تطلق على السياسة[1]. لذلك يمكن القول بأن البنية : هي كل مؤلف من أجزاء، تقوم فيما بينها علاقات، وذلك في زمان ومكان معينين؛ أو هي ترتيب الأجزاء التي تكون كلاً بمقابل وظائفها، أو هي : ترتيب أشخاص تقوم بينهم علاقات محددة على نحو تأسيسي[2]، وعلى هذا النحو، فالبنية تعبر عن نسق من العلاقات الكلية الداخلية على نحو يفضي فيه أي تغير أو تغيير في هذه العلاقات إلى تغير/تغيير في النسق كله[3].

إن أهمية دخول مفهوم البنية في علم السياسة، أهمية منهجية، لأنها تبرز أهمية العلاقات بين أجزاء المنتظم السياسي، وتساعد على تجاوز العلاقات القانونية التي توحي بها مفاهيم النظام والشكل والمؤسسة إلى العلاقات القدروية أو السلطوية القائمة بين أجزاء جميع هذا المنتظم، ويذهب بعض العلماء في تقدير أهمية المنهج البنيوي ... ويصفون المنتظم السياسي كله بأنه –البنية السياسية– المؤلفة من بنيات أصغر منها[4].

تأسيساً على ذلك، يمكن القول، بأن البنية السياسية : هي نسق من العلاقات الداخلية التي تتضمن طبيعة القوى السياسية الفاعلة مثل الأحزاب السياسية، والدستور، والنظام السياسي، والشرعية السياسية، والحقوق والحريات، وأي تغير/تغيير سلباً أو ايجاباً في أحد هذه العلاقات سينعكس على باقي علاقات البنية.

وإن المقصود بالبنية السياسية الديموقراطية : هي نسق من العلاقات التي تتضمن القوى الفاعلة من الأحزاب السياسية الديموقراطية، والدستور الديموقراطي، والشرعية السياسية، والحقوق والحريات، أي أن البنية السياسة الديموقراطية تستند إلى مؤسسات ومشاركة سياسية تحول دون حكم الفرد المطلق أو تسلط الحزب الواحد الذي يتدخل في حياة الناس ورغباتهم وتطلعاتهم مع سيادة أيديولوجية خاصة لهذا الحزب، تغطي كافة مجالات الحياة، وعليه : فأن البنية السياسية الديموقراطية تمثل محتوى تعددياً –سياسياً وفكرياً– تضمن تعايش الآراء والأفكار دون هيمنة أحدهما على الآخر.

ثانياً : العلاقة بين البنية السياسية الديموقراطية والأمن الوطني :

إذا كانت الديموقراطية تؤمن بالمجال (التعددي) في الحياة، ونبذ الاتجاه–الواحدي، فمن باب أولى بروز أشكال للتعبير السياسي المتعدد الاتجاهات الفكرية منها والسياسية، لذلك، فأن الديموقراطية بمعنى أخر، أنها تضفي الشرعية على هذه الأشكال التعبيرية، وتوفر الآليات التي من شأنها إيجاد الحلول للصراعات السياسية والاجتماعية والثقافية عبر قنوات التعبير ومسارات الحوار كبديل عن القسر والعنف والإكراه والإجبار والاضطهاد والإقصاء، وهي بذلك (أي الديموقراطية) تسهم في توفير الأمن والأمن الوطني؛ غير أن هذا لا يعني خلو الديموقراطية تماماً من العنف، أي أن استعمال القوة (عندما تتهدد المصلحة العليا للدولة) يبقى حلاً أخيراً وهو الحل الشرعي لاستخدام القوة.

إن البنية السياسية الديموقراطية، تسهم في توفير الأمن والأمن الوطني، كيف؟ لأن أغلبية القوى السياسية والمجتمعية تشارك في عملية صنع القرار السياسي عبر قنوات سياسية وحكومية (وغير حكومية) مثل : (المجتمع المدني والرأي العام) فضلاً عن جماعات الضغط

والمصالح إضافة إلى المؤسسة التشريعية . بمعنى أن البنية الديموقراطية لا تستثني أحداً من القوى السياسية أو المجتمعية في اشراكها بعملية صنع القرار السياسي، على عكس النظام الديكتاتوري، الشمولي الذي لا يسمح للآخرين الاسهام في صنع القرار. لذلك فأن هذه البنية تعمل بشفافية دون اللجوء إلى العمل السري، وتعمل على الحد من أشكال التمرد او الانقلابات العسكرية، واستخدام العنف (إلا في نطاق المصلحة الوطنية) مثل الدفاع عن الدولة والنظام الديموقراطي، ومكافحة الجريمة والارهاب، وحماية التجربة الديموقراطية عبر توفير سبل المشاركة السياسية وحماية الحقوق والحريات وكفالتها وضمانها والدفاع عنها، فضلاً عن أبعاد أخرى سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية يسهم النظام السياسي الديموقراطي من خلالها توفير التسامح وتحقيق الاندماج الاجتماعي والمواطنة وتوزيع الثروة بشكل عادل، وتوفير العدالة الاجتماعية، ودعم دور واسناد مؤسسات المجتمع المدني؛ إذاً : فالبنية السياسية الديموقراطية تضمن لأفراد المجتمع شروط المواطنة لأنها تؤمن وتكفل وتحمي وتدافع عن حقوق الأفراد وحرياتهم السياسية والمدنية، وتوفر لهم فرص ممارستها على قدم من المساواة دون تمييز؛ وتنبثق من خلال البنية السياسية الديموقراطية مؤسسات دستورية تضمن مشاركة أفراد الجماعة الديموقراطية في عملية اتخاذ وصنع القرار السياسي. هذه القيم تعمل على توفير الأمن الوطني، لأن المواطنين يشعرون بأنهم متساوون على قدم المساواة في الحقوق والحريات أمام القانون، وشعورهم بالانتماء إلى هوية وطنية بغض النظر عن الانتماءات والثقافات الفرعية والضيقة، فيصبح عندها، مغادرة التفكير في المعارضة السلبية أو التمرد أو الانقلابات أمر ممكن.!!. ومن ثم توافر الأمن والاستقرار السياسي والمجتمعي.

إن العلاقة بين البنية السياسية الديموقراطية والأمن الوطني، هي علاقة طردية، فتعزيز الديموقراطية يعني : تطبيق واحترام القانون وكفالة وضمان وحماية حقوق الإنسان، وتوسيع الحريات والحقوق، وسيادة ثقافة التسامح والبناء والإعمار والرفاهية، وهذه القيم من شانها توفير الأمن الوطني عبر مدخلات البنية السياسية الديموقراطية –التي سنبحثها في (رابعاً وخامساً) من هذا البحث–.

ثالثاً : مفهوم الأمن والأمن الوطني:

تطور مفهوم الأمن عبر المسيرة الإنسانية، فبعدما كان الخطر الرئيس للإنسان، يتمثل في قوى الطبيعة، أتسع مفهوم الأمن ليشمل مخاوفه من الطبيعة العدوانية للإنسان الآخر، لجملة عوامل : أهمها : –المِلكية والسلطة–؛ وفي تطور لاحق أخذ هذا المفهوم يتسع أكثر فأكثر بعد تكوين (الدولة الوطنية/القومية)، فلم يقتصر على أمن الإنسان فحسب، بل أمن الدولة والمجتمع، بما في ذلك الدفاع عن أراضي الدولة ضد الغزو الخارجي وحماية الحدود والدفاع عن السيادة الوطنية، وطرحت الأمم المتحدة عبر برنامجها الإنمائي عنوان –الأمن الإنساني– الذي يعني الأمن الشامل في مضامينه وأبعاده المختلفة، فضلاً عن دخول متغيرات أخرى أضافت للأمن معاني عدة بفعل التطور في ثورة الاتصالات والمعلومات والتقنية وتفاقم ظاهرة الإرهاب المهددة للسلم والأمن، هذه المتغيرات اضافت محاور أخرى للتهديدات التي يواجهها الإنسان والمجتمع والدول والأنظمة، إذاً : فأن مفهوم الأمن مفهوم –نسبي– ومتغير ومركب، وذو أبعاد ومستويات عدة، يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة أو غير مباشرة، ومن مصادر مختلفة، تختلف درجتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتها سواءً تعلق ذلك بأمن الفرد أو (الدولة/النظام)، أو النظام الاقليمي أو الدولي[5].

وبذا، فأن من غير السهل، إعطاء مفهوم محدد للأمن لحقيقته المتغيرة والحركية، فمن المفاهيم السائدة للأمن :

1- **هو إحساس الفرد/الجماعة بإشباع دوافعها العضوية والنفسية (المادي والنفسي)، والمتمثل في اطمئنان الجميع إلى زوال ما يهدد مظاهر هذا الدافع المادي، كالسكن الدائم والمستقر، والرزق الجاري، والتوافق مع الغير، والدوافع النفسية المتمثلة في اعتراف المجتمع بالفرد ودوره ومكانته فيه؛ وهو ما يعبر عنه بلفظة –السكينة العامة– حيث تسير حياة المجتمع في هدوء نسبي[6].**
2- **هو قدرة المجتمع على مواجهة الأحداث والوقائع الفردية للعنف، وجميع الظواهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والمؤدية للعنف[7].**

3- هو مجموعة من الاجراءات التربوية والوقائية والعقابية التي تتخذها السلطة لحماية الوطن والمواطن داخلياً وخارجياً، انطلاقاً من المبادئ التي تؤمن بها الأمة والتي لا تتعارض مع المقاصد والمصالح المعتبرة.

4- وهناك من يعطي للمفهوم بعداً اقتصادياً، فيرى أن الأمن : هو قدرة الدولة/الجماعة السياسية على صيانة وحدة أراضيها وحدودها والاحتفاظ بعلاقات اقتصادية مع أطراف النظام الدولي في إطار مناسب يخدم مصالح الدولة أو الجماعة السياسية[8].

5- ويرى –مازن الرمضاني– إن الأمن يعني : التحرر من القلق، وهو بهذا التحديد يتميز بوجود ناحية نفسية تتأثر بمتغيرات داخلية وخارجية تنعكس على الأحساس بالأمن، ولكنه يناقش هذه الفكرة بالقول أن الأمن لا ينبني على مضمون سلبي ينصرف إلى انتفاء التهديدات وحسب، وإنما ينصرف أيضاً إلى ترتيب تلك الظروف التي تؤمن المستقبل. ويخلص إلى القول : أن أهداف الأمن (في رؤيته)، إنما ترتبط بالوظائف الأساس التي تسعى الدول إلى انجازها، وهي تتوزع على : (حماية الكيان المادي للدولة/الأمة (أمن عسكري)، حماية الموارد الاقتصادية والبناء الاقتصادي (أمن اقتصادي)، حماية الركائز الحضارية والأيدلوجية (امن عقائدي)، وحماية النظام السياسي (أمن سياسي) [9]؛ فضلاً عن تحقيق الرضا التام لأفراد المجتمع.

نخلص إلى القول : بأن الأمن لم يعد مقتصراً على الجانب العسكري فقط، بل أصبح ذو طابع شامل، يأخذ بالحسبان كل المتغيرات الداخلية والخارجية، لأن الأمن بكل أبعاده بات يشكل ركيزة أساسية لتقدم المجتمع ورفاهية أفراده. تأسيساً على ذلك، يمكن القول بأن الأمن هو حالة من الاطمئنان التي يشعر بها الفرد إزاء محيطه، أو بيئته أو نظامه السياسي، وهو كل ما تقوم به الدولة من إجراءات وقائية ودفاعية وهجومية للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل[10]، ضد أي تهديد داخلي وخارجي، بما يوفر الحماية لكيان الدولة والمجتمع واستقلالها السياسي، والحفاظ على الثروات الوطنية، وتأمين وكفالة

الحريات والحقوق للأفراد، بما يكفل للشعب حياة مستقرة وآمنة، وتوفر له أقصى الطاقات للنهوض والتقدم والازدهار.

رابعاً : مدخلات البنية السياسية الديموقراطية وتأثيرها في الأمن الوطني :

لما كانت البنية السياسية الديموقراطية، نسق من العلاقات والتي تضمن عناصر أو أجزاء تسهم في التأثير على الأمن الوطني، الأمر الذي يتطلب بيان وتحليل أهم هذه العناصر/الأجزاء وكيفية تأثيرها على الأمن الوطني، هذه العناصر/الأجزاء هي : الدستور الديموقراطي، والشرعية السياسية والدستورية، والمشاركة السياسية.

1- الدستور الديموقراطي :

إن الدستور هو مجموعة القواعد التي تحدد في نظام حر، السلطات العامة، وحقوق الأفراد. ولما كان من أهداف السلطة السياسية في النظام السياسي الديموقراطي توفير الحماية والأمن للمجتمع لأجل إرساء دعائم السلام الداخلي، وعدم الاعتداء عليه، وتوفير حرياته وحقوقه، والدفاع الخارجي بتطمين المواطن من عدم تعرضه لخطر خارجي؛ كان لزاماً أن تضع السلطة مبادئ دستورية توضح طبيعة العلاقة بين السلطة والحرية تحقيقاً للأمن، هذا من جهة، ويقع على عاتق المواطن الامتثال لاحترام القوانين النافذة في سبيل تحقيق فرص الأمن الوطني من جهة أخرى؛ فالمسؤولية مشتركة بين السلطة والمواطن، لأن السلطة السياسية تعمل على وضع أسس النظام الداخلي في المجتمع عن طريق توفير الوسائل المادية الكفيلة في ذلك من شرطة واجهزة أمنية[11]، لضمان إرساء الأمن، وإذا كانت السلطة تمتلك وسائل القوة والإكراه والعنف المُقنن لغرض تطبيق القوانين لإدارة شؤون الدولة، فمن الطبيعي أن لا تكون هذه القوة مقيدة للحريات او تضييق للحقوق، بل أن القاعدة الدستورية بالمفهوم السياسي أن تكون موجهة للحكام، بمعنى إلى أي مدى يتم سن تشريعات ومواد دستورية للحريات والحقوق للمواطنين لتخلق فرص للأمن الوطني، لذلك التفتت دساتير الأنظمة السياسية الديموقراطية إلى وضع المواد الدستورية للحقوق والحريات.

وعليه، فإن الدستور الديموقراطي هو : مجموعة القواعد المنظمة ما بين الأفراد من جهة، والنظام السياسي من جهة ثانية، يتضمن عدداً من القواعد وهي : سيطرة أحكام القانون، وعدم الجمع ما بين السلطات (فصل السلطات)، والتعددية السياسية، مع ضمان الحقوق والحريات، ولا سيادة لفرد بل للشعب، فضلاً عن تداول السلطة سلمياً.

إن توافر هذه القواعد في دستور ديمقراطي سيسهم في توفير الأمن الوطني؟ كيف؟ فالتعددية (وهي نقيض الواحدية) تشير إلى حق الجماعات السياسية والاجتماعية في الإعلان عن وجودها والتعبير عن نفسها، وحقها في المشاركة بأن تكون لها منابرها وتنظيماتها المستقلة التي تمكنها من الإعلان عن رؤاها ومواقفها السياسية. لذلك فأن التعددية أو (التعدد) سيحول دون تركز الحكم ويساعد على تحقيق المشاركة وتوزيع المنافع، وبذلك ستسهم التعددية في توفير الأمن الوطني عبر حق التمايز السياسي والاجتماعي وحق إدارة الشؤون العامة وفي اتخاذ القرارات السياسية داخل المجتمع السياسي.

وإن الحقوق والحريات غير قابلة للتصرف، فهي حقوق طبيعية، ولا تزول هذه الحقوق ولا يجوز لسلطة أو مجتمع ما إلغاءها أو تقييدها، لأن الديموقراطية ترتكز اساساً على مرتكز فكري / فلسفي هو (الحرية)، فالحرية بدلالاتها الايجابية لا تتجسد إلا من خلال الديموقراطية، فالحرية والديموقراطية تتحدان ايجابيا من خلال النضال في سبيل تحققهما على الصعد كافة، وتوافر هذه الحقوق والحريات مرتبط بقضية (الأمن)، فعندما تؤكد الديموقراطية على (الحريات والحقوق) تريد بها اشراك الافراد في الحياة السياسية سواءاً عن طريق الترشيح أو الانتخابات، أو الاسهام في صنع القرار السياسي عبر الانضمام إلى الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والصحافة الحرة (وهي من متطلبات الديموقراطية)، لذلك فأن احترام حقوق الإنسان وحرياته سيسهم في تقليص فرص الجنوح إلى العنف السياسي، في حين أن انتهاكات حقوق الإنسان وحرياته تزيد من فرص العنف السياسي[12].

إن الحكومة الديموقراطية تتميز بمبدأ (سيادة أو سيطرة أحكام القانون)، والضامن لاحترام هذا المبدأ، وجود (هيئة قضائية) تتوافر فيها ضمانات الاستقلال والنزاهة والكفاءة،

وهي تعد (متغير) في الاسهام في توفير الأمن الوطني، لأنها (الهيئة القضائية) تتولى إقامة العدل بين الأفراد والجماعات، من جهة، وبينها وبين السلطة من جهة أخرى، لضمان الاستقرار والأمان ومنعاً من تعسف السلطة، لذلك فأن شعور المواطن بعدالة القضاء والقوانين والتشريعات التي تصب في معالجة وجود العنف والارهاب وتعسف السلطة والجريمة، وحفظ الحقوق والحريات العامة، كفيلة بتوفير الأمن الوطني.

ويحتل مبدأ (سيادة الشعب) لما يعرف (بسيادة الأمة) المرتكز الأساس لكل نظام ديموقراطي، إذ يمارس الشعب سلطاته بموجب أحكام الدستور، وكل دستور ديموقراطي مقيد بحقوق وحريات عامة لا يجوز المساس بها، وأن الضمان الأساس لمنع قيام سيادة (فرد أو قلة) على الشعب، يتمثل في قيدين : الأول : تحديد اختصاصات كل مسؤول عن ممارسة سلطة من السلطات الثلاث، فهي ليست حقاً مطلقاً لفرد او قلة من الأفراد، بل توزيع السلطة بشكل عادل وفقاً لاختصاصات كل هيئة (سلطة) والقيد الثاني : انتخاب كل من يتولى أيا من السلطات لمدة محددة[13]، لذلك فالنظام السياسي الديموقراطي يعمل من خلال المؤسسات المنتخبة التي تتميز بعدم تمركز وظائف الدولة في يد واحدة لمنع الاستبداد وصيانة الحريات، وتقسيم العمل، وتحقيق شرعية السلطة، وبذلك يعمل النظام السياسي على توفير الأمن الوطني[14].

2- الشرعية السياسية :

إن ابسط مفهوم للشرعية هي قبول الناس ورضاهم عن نظام سياسي ما، فالافتقار إلى الشرعية يعرض النظام السياسي (أي نظام سياسي) إلى أزمة، وقد تولد غياب الشرعية أزمات عدة، لذلك فأن ما يسهم في توفير الأمن الوطني، توافر الشرعية السياسية، إذ تعزى الشرعية السياسية (العقلانية) إلى النظام السياسي الديموقراطي بحسب (ماكس فيبر) الذي يكون الطاعة أو القبول فيها لشبكة من المؤسسات المبنية بصورة شرعية. وتشير الشرعية إلى المدى الذي يعد أن النظام القائم له الحق اجرائياً في تولي السلطة، بمعنى أن الحكومة تتمتع بشرعية سياسية عندما تعكس الانتخابات التنافسية، اختيار الناخبين وفقاً للقواعد والترتيبات

الدستورية، لذلك فأن الشرعية السياسية تسهم في توفير الأمن الوطني لأنها تعمل على : التخفيف من التذمر والاستياء أو كره النظام السياسي من قبل الغالبية العظمى من المجتمع، وقبول المعارضة السياسية بالحكومة المنتخبة، وأن الشرعية السياسية في ظل النظام السياسي الديموقراطي متولدة وقائمة على حضور ودور المؤسسة السياسية والدستورية. كما أن الشرعية السياسة لا يكتمل دورها إلا عندما تتوافر (الشرعية الدستورية)، فالشرعية الدستورية تصبح حقاً لأصحابها يمارسونها بحقها، وبما يحفظ للآخر حقه وقدره وكرامته، بمعنى لا يجوز لأصحاب السلطة، الغلو والتطرف في هذا القدر من الممارسة[15] هذا التجاوز يعرض أمن المجتمع والنظام والدولة إلى خطر يهددها، لذلك، فإن بناء دولة ديموقراطية لا يكتمل مالم تتحول السلطة القائمة فيها من سلطة قهر وغلبة إلى إدارة للسلطة في المجتمع تقود مؤسساته في نظام سياسي دستوري، ويتمتع بالاستقرار السياسي والقانوني والإداري، وتمنع فيه الانقلابات العسكرية بفعل استقرار النظام السياسي، وبفعل الديموقراطية التي تسود المجتمع، وبفعل حضور مؤسسات الدولة، وخلاف ذلك تبقى السلطة في الدولة مجرد جهاز استبداد للهيمنة، فالنظام السياسي الشرعي/الدستوري/القانوني، مؤشر على تحقيق فرص للأمن الوطني، كيف؟ لأن هذا النظام يبين شكل التعاقد بين الدولة والمواطن، وطبيعة الحقوق والحريات، لأن التعاقد أو العقد الاجتماعي سيلبي متطلبات الأمن الوطني، لأنه سيوضح طبيعة العلاقة بين المواطن والسلطة، فضلاً عن توافر منظومة الحقوق والحريات، التي تعد متغيراً مهماً في شيوع الأمن الوطني، كذلك فان النظام التمثيلي هو العنوان الذي يؤكد المبادئ التأسيسية للمواطنة وللحريات العامة، وأيضاً : استقلالية القضاء من أجل قيام دولة المواطنة، فمتى توافرت تلك القيم يمكن الحديث عن تحقيق وتوافر أمن وطني، بمعنى أخر أن الشرعية السياسية والشرعية الدستورية سيسهمان في توفير فرص للأمن الوطني.

3- المشاركة السياسية :

يقصد بالمشاركة السياسية، إسهام الأفراد والجماعات في الحياة السياسية[16]. فما هي أهم أوجه المشاركة السياسية؟، أن أهم أوجه المشاركة السياسية : الانتخابات العامة، والمجتمع المدني، والرأي العام.

أ- الانتخابات العامة :

تعد الانتخابات أحد آليات الديموقراطية، وواحدة من عناصر أو مقومات المشاركة السياسية، أو هي المؤسسة المركزية، للحكومات الديموقراطية التمثيلية، لماذا؟ لأن سلطة الحكومة الديموقراطية في النظام السياسي الديموقراطي تستمد من رضا المحكومين، والآلية الرئيسية لترجمة هذا الرضا بأن تقوم الحكومة باجراء انتخابات حرة ونزيهة، بمعنى : ان الانتخابات هي عملية –إختيار– من قبل الأفراد (المواطنون) للحكام لأجل قيامهم بإدارة شؤون الدولة. وهو واحد من الحقوق التي تتعلق بحقوق الأفراد في ممارسة دورهم في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية[17].

أن من سمات الديموقراطية إجراء الانتخابات بشكل دوري، لأجل تجسيد وتحقيق عملية التداول السلمي للسلطة، ومنعاً من التفرد والتسلط والهيمنة من قبل شخص/ أو حزب، أو جهة سياسية واحدة على السلطة، فضلاً عن أن الانتخاب يضفي صفة – الشرعية– لحكم هذه الأنظمة السياسية الديموقراطية، لأنها عملية –اختيار– من قبل المواطنين (المحكومين) في اختيار حكامهم بصورة علنية وعن رضا وقبول، وبدون ضغوط تمارس عليهم، بمعنى آخر أن المواطنين هم الذين يختارون صناع القرار، لذلك فالحكام هنا يعدون (شرعيين)، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالمواطنين أيضاً يتمتعون بحرية في انتقادهم ومساءلتهم ومحاسبتهم (أي الحكام)، (اختيار (مسؤولية) + محاسبة (مراقبة)).

إن الانتخابات الديموقراطية، انتخابات تنافسية، أي تتمتع الأحزاب السياسية بحرية الترشيح والكلام والاجتماع والتعبير والتنقل للإعراب والدعاية عن برامجهم ونقدهم للحكومة (في دور المعارضة)، فالسماح للمعارضة هي من المطالب المكملة والمتممة للنظام السياسي الديموقراطي، فمن الآثار الحقيقية للانتخابات، هو إحداث انتقال للسلطة إلى المرشحين

الفائزين في الانتخابات بصورة سلمية عبر هيئات انتقالية، وتعهد الحزب الحاكم (في الحكومة) بنقل السلطة إلى الحزب الفائز؛ بمعنى آخر أن تخضع الانتخابات لحكم القانون، وليست لنزوات حكومة أو حزب واحد، مع الأهمية بمكان، ملاحظة أن السلطات المنتخبة تكون قادرة على ممارسة السلطة التي ينيطها بها القانون.

ب- المجتمع المدني :

يعد المجتمع المدني أحد مقومات المشاركة السياسية، لأنه سيسهم في تعزيز وتطوير المشاركة ويعمل على إقرار وتثبيت حقوق وحريات الأفراد المدنية والسياسية، ومن ثم سيسهم في توفير الأمن الوطني. فازداد اهتمام صناع السياسة بموضوع المجتمع المدني، لأنه أصبح مؤشراً وشرطاً أساسياً للديموقراطية ولنظام الحكم الديموقراطي، والمجتمع الديموقراطي؛ لذلك يعد المجتمع المدني نقيضاً للاستبداد والطغيان والدكتاتورية واحتكار السلطات، وأن من شأن المجتمع المدني أن ينتج تقاليد ضرورية لمؤسسات ديموقراطية مستقرة وفعالة، لأن المجتمع المدني يخفف من حدة توتر المواقف، ويعزز التفاعل الاجتماعي، ويسهل نشوء عملية الثقة. فضلاً عن زيادة التضامن والحس المشترك. كذلك تعليم المواطنين وتدريبهم على المشاركة بمختلف وجوهها، والالتزام والانفتاح، وتدريب الناشطين والقادة على متطلبات الديموقراطية. إذاً : تتضح علاقة المجتمع المدني بالديموقراطية، وتاثيرها في توفير فرص للأمن الوطني، لأن الديموقراطية منهج ونظام للحكم تنظم وتجد حلاً لإشكالية السلطة عبر الإدارة السلمية للصراع أو التداول السلمي للسلطة لها بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة[18]. وهذا هو الأساس المعياري نفسه للمجتمع المدني، لأن مؤسسات المجتمع المدني من أهم قنوات المشاركة السياسية/الشعبية والتأثير على القرار السياسي[19]، فمؤسسات المجتمع المدني هي القنوات التي يجري عبرها التنافس، ويمر من خلالها، الأمر الذي يجعل وجودها بمثابة العمود القوي لعملية صنع القرارات السياسية واتخاذها[20]، فإذا كانت الديموقراطية تشكل اسهاماً في الاعتراف والمحافظة وحماية الرأي والمعتقد والاحتكام إلى الشعب، فضلاً عن المساواة السياسية والقانونية للمواطنين، فأن المجتمع المدني يحترم حق المواطن في التنظيم

والاجتماع والتعبير والمعرفة والتمسك بالقيم الاخلاقية[21] والثقافية والتسامح كونها قيم ديموقراطية؛ أن هذه القيم مرتبطة بالديموقراطية وبالمجتمع المدني، هي نفسها التي تستطيع أن توفر فرص كبيرة لتحقيق الأمن الوطني، فحل إشكالية السلطة وحق المشاركة السياسية والمجتمعية في الاسهام في صناعة القرار السياسي، فضلاً عن عدم وجود تقييد للحريات والحقوق التي ينشدها المجتمع المدني، هذه القيم السياسية والاجتماعية والثقافية من الممكن أن تسهم في توفير فرص للأمن الوطني.

ج- الرأي العام :

ازدادت أهمية الرأي العام كظاهرة اجتماعية/سياسية، مع تطور الإعلام والدعاية وبروزه كظاهرة سياسية له قوة عظيمة في التأثير على الساحة السياسية المحلية والاقليمية والدولية وفي شتى المجالات، ويعود ذلك إلى سرعة التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي طرأت على المجتمع الحديث والمعاصر، فضلاً عن التقدم العلمي والاجتماعي الهائل.

أن الانظمة السياسية التي لا تسمح بإبداء الرأي العام (كما هو الحال بالنظم الدكتاتورية)، فأن الأفراد يتخوفون من التعبير عما يخالجهم من آراء وأفكار ومشاعر خشية من بطش وقسوة السلطة، ولذلك يتعرض المجتمع إلى تهديد أمني على المستوى السياسي والاجتماعي والثقافي، أي أن تقييد التعبير عن الرأي العام سيعمل على تهديد للأمن الفردي والمجتمعي؛ أما الأنظمة الديموقراطية فهي قائمة على مبدأ حرية التعبير عن الرأي، وينطبق ذلك على وسائل الإعلام أيضاً، شرط أن يكونوا ضمن الحدود التي يمنحها أو يمنعها القانون، خدمة للمصلحة الوطنية.

أن الرأي العام له تأثير على مجمل السياسات العامة التي تطبقها الحكومات في الوقت الحاضر، فلم يعد بوسع أي نظام سياسي أن يتجاهل وجود الرأي العام، فتطور الأنظمة السياسية وانتقالها إلى الديموقراطية أجبرا الحكومات إلى حد ما بالاستجابة إلى توجهات الرأي العام.

إن الرأي العام بما يمثله من قيم اجتماعية/سياسية وثقافية تفتح المجال واسعاً للتعبير عن أفكار ومشاعر ومواقف الفرد/المجتمع فهي كفيلة بشكل كبير بتوفير فرص للأمن الوطني، لأن كبت وخنق الأفكار والمشاعر والأحاسيس من الممكن أن تخلق وضعاً متناقضاً يصب في غير صالح الأمن الوطني للنظام/ والدولة/والمجتمع.

خامساً : أثر مدخلات البنية السياسية الديموقراطية في توفير الأمن الوطني في العراق بعد 2003 :

بما أن البنية السياسية الديموقراطية هي نسق من العلاقات التي تتضمن طبيعة أهم القوى الفاعلة التي تشمل : الدستور الديموقراطي، والشرعية السياسية والدستورية، والمشاركة السياسية؛ فهي في الوقت نفسه تعد مدخلات للبنية السياسية الديموقراطية، وهذه الأخيرة تسهم في التأثير على توفير الأمن الوطني في العراق بعد عام 2003؟ كيف؟ هذا ما سنناقشه عبر ما يلي :

1- أثر الدستور الديموقراطي في توفير الأمن الوطني العراقي.

2- توظيف الشرعية السياسية/الدستورية في توفير الأمن الوطني العراقي.

3- دور المشاركة السياسية في توفير الأمن الوطني العراقي.

1- أثر الدستور الديموقراطي في توفير الأمن الوطني العراقي :

إن الدستور العراقي الدائم لعام 2005 قد بين عدد من المواد التي تشير إلى أن النظام السياسي الجديد بعد 2003/4/9، نظاماً سياسياً ديموقراطياً، تعددياً، برلمانيا، اتحادياً؛ ومن مظاهر هذا النظام الديموقراطي، المواد التي تشير وتعترف وتقر بالتعددية السياسية وكفالتها وحمايتها، فالمادة الأولى منه جاءت صريحة وواضحة (.... نظام الحكم فيها جمهوري، نيابي (برلماني)، ديموقراطي، اتحادي)[22]. ومضمون هذه المادة تشير إلى محتوى التعددية السياسية، وفي المادة السادسة منه : (يتم تداول السلطة سلمياً) [23] أي أن التداول السلمي للسلطة، لا يتحقق بدون وجود تعددية سياسية، ولا يمكن تحقيق ذلك بوجود حزب واحد، وتمت الإشارة إلى ذلك في التاكيد عليها صراحة (التعددية السياسية) في المادة السابعة إلى

خطر حزب البعث في العراق ورموزه (... ولا يجوز أن يكون ذلك ضمن التعددية السياسية في العراق ...) [24] بمعنى أن هناك تأكيد على حضور ووجوب التعددية السياسية، ولما كانت التعددية السياسية لا تتحقق بدون وجود أحزاب سياسية جاءت المادة (39 و 40 أولاً وثانياً) على (... حرية الاجتماع والتظاهر السلمي) و (...حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية أو الانضمام اليها مكفولة...) [25].

ولا يجوز (إجبار احد على الانضمام إلى أي حزب أو جمعية أو لجهة سياسية أو اجباره على الاستمرار في العضوية فيها) [26]. لذا فأن التعددية السياسية والحزبية في ظل النظام السياسي الديموقراطي تعد من أهم القنوات التي تمكن المواطنين من الاسهام المباشر والتأثير في عملية اتخاذ القرارات السياسية وصنع السياسات العامة ومن ثم توفير الأمن الوطني، كيف؟. أي أن هناك قبول عام من لدن النظام السياسي الديموقراطي في عمل وإداء ووظيفة الحزب السياسي ودوره في الحياة السياسية الديموقراطية، لأن الديموقراطية تتميز بتركيزها على ضرورة انتخاب المواطنين لحكامهم عبر المنافسة السياسية السلمية بين الاحزاب السياسية اثناء الانتخابات[27]. فأن أحد المعايير الديموقراطية التي ذكرها (روبرت دال) هي المشاركة الفعالة التي تسمح للمواطنين بالتعبير عن اختياراتهم، ولا يتم ذلك إلا بضمان ممارسة الحقوق والحريات العامة، ومنها حق جميع المواطنين في حرية التنظيم السياسي ومزاولته علنياً، (وهذه تعد من أولى الاحساسات بالشعور بالأمن سياسياً) عند المواطن العراقي بأن السلطة السياسية لا تلاحق ولا تعاقب ولا تحجر على أي سياسي انتمى إلى هذا الحزب أو ذاك، وبغض النظر عن أفكاره وايديولوجيته ومواقفه السياسية (بعد عقود من الكبت السياسي والشمولية والديكتاتورية في ظل النظام السياسي السابق)، فالحزب الديموقراطي هو الذي ينشأ في مناخ ديموقراطي، ويعمل بشفافية في الضوء (العَلَن) لا في الغرف المظلمة، ويرتكز نشاطه وبنائه وهيكله التنظيمي على الديموقراطية، بحيث تكون الديموقراطية حاضرة في سلوكه وقيمه[28]. فقبول النظام السياسي لحركة الأفكار والاحزاب السياسية يحقق قسماً كبيراً من توفير الحريات والحقوق السياسية التي من خلالها يتيح له حق الرأي والتعبير،

وبعكسه فأن خنق وقمع حرية الرأي والتعبير يؤدي إلى خلق معارضة سلبية إزاء النظام السياسي وانتهاك لحقوق الإنسان، مما يفضي إلى عدم الاستقرار السياسي.

إن المناخات الديموقراطية والتي تتمثل (بالانتخاب، والتعددية السياسية، والحزب الديموقراطي)، تسهم في توفير الأمن الوطني، نتيجة لتوافر حرية التعبير عن الرأي والاجتماع، وبالعكس منه فأن المناخ الشمولي/الديكتاتوري لا يقبل سوى حقيقة وجوده (الإقصائي)، فيغيب الأمن على المستوى السياسي والاجتماعي والثقافي، أما في ظل النظام الديموقراطي لا مكان للإكراه والقسر والاضطهاد والتعسف، ولا مكان لآلية الحسم العنيف عند التعامل مع تعارض المصالح، وأن آلية التسوية السلمية تقتضي توسل جميع التنوعات المتعارضة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وفكرياً بالوسائل السلمية ، وليست الوسائل العنفية، مثل الانتخابات بدلاً من الانقلابات، وهي وسيلة سلمية لاختيار رجالات إدارة الشأن العام[29].

إن هذه الفضاءات في حرية الرأي وتشكيل التجمعات السياسية ستسهم في توفير الأمن الوطني في العراق لحضور التعددية السياسية فيه، ولكن الساحة السياسية العراقية بعد 2003 تميزت بغياب الأحزاب الديموقراطية وضعف دورها في الاسهام بتوفير الأمن الوطني، لأسباب عدة أهمها : عدم الثقة بين الأحزاب السياسية العراقية، الأمر الذي أدى إلى الخشية والخوف والترقب لأحدهما الآخر، وانشغالهم في التفكير بالحصول على المناصب والامتيازات على المستوى التنفيذي/الحكومي، دون الاهتمام بالأمن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، الأمر الذي أدى إلى تعرض أمن العراق إلى تهديد تمثل بالفساد الإداري والمالي والسياسي، فضلاً عن تعرض أمن العراق للتهديد المباشر من قبل تنظيم (القاعدة) ومن ثم –التنظيمات الإرهابية– التي سميت نفسها بـ(داعش) وأفضى ذلك إلى احتلال عدد من المحافظات العراقية (الموصل، الانبار، صلاح الدين) غير أن الدعوة إلى (الجهاد الكفائي) وشجاعة وبسالة المؤسسة العسكرية والأمنية والحشد الشعبي –حالت دون– توسع الخطر وتعرض الأمن الوطني لنكسة شديدة، وانتهى الأمر بهزيمة هذه الجماعات/العصابات الارهابية وتحرير هذه المحافظات.

2- توظيف الشرعية السياسية/الدستورية في توفير الأمن الوطني العراقي :

يتميز الوضع السياسي العراقي بعد عام 2003 بالتعقيد والتركيب، لأن التغيير السياسي جاء بفعل تدخل خارجي (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وحلفائهما)، فما هو موقف المجتمع العراقي من قضية الاحتلال؟ لذلك فأن هناك أحزاب وحركات سياسية وقوى مجتمعية عراقية اختلفت مواقفها إزاء هذا (التدخل/الاحتلال) وموقفها من الحكومة؟ إذ تراوحت مواقف هذه القوى ما بين الاسلوب الرافض للاحتلال عن طريق المقاومة المسلحة، والمقاومة السلمية له لانهائه. وعليه، فأن هذا الاختلاف في المواقف قد هيأ أرضية مناسبة لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في العراق بعد 2003/4/9 ومن ثم غياب الأمن الوطني في عدد من المحافظات العراقية، واستغلال الوضع من قبل عصابات إرهابية أرتبط قسماً منها في تنظيمات –حزب البعث– المنحل دستورياً؛ ولكن من حيث المبدأ أن ثمة اتفاقاً عاماً بين قوى وشرائح المجتمع العراقي على رفض الاحتلال وانهائه بمختلف الوسائل السياسية والقانونية (وهذا ما حصل في اتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق لعام 2008 وتطبيقها عام 2011) في محاولة لسحب البساط من تحت أقدام الداعين إلى المقاومة المسلحة للقوات الأجنبية، والذين كان بعضهم يرمون إلى تحقيق أغراض سياسية بحجة مقاومة المحتل، لأجل خلق وضع عدم استقرار سياسي واجتماعي ومن ثم جعل البيئة العراقية غير صالحة للاستقرار والتنمية (وهذا ما تطور لاحقاً عند احتلال بعض المحافظات العراقية من قبل الجماعات الإرهابية عام 2014). وبما أن مجلس الأمن الدولي قد أصدر قراراً رقم (1511) في 16/ت2003/1 الذي طلب من مجلس الحكم العراقي اتخاذ الخطوات اللازمة لكتابة دستور عراقي واعادة السلطات إلى الشعب العراقي بأسرع ما يمكن عملياً[30]. فأن الشرعية هنا أصبحت صعبة التحديد، ولكن لا يمكن لأي نظام سياسي ان يستمر بدونها، لأن هذا القرار في مضمونه شكل قيداً على القرار السياسي العراقي، لذلك أصبحت الشرعية السياسية موضع شك!! فشرعية أي نظام سياسي هي ظاهرة نسبية، لأنه لا يمكن أن يكون هناك إجماع كامل على شرعية أي نظام سياسي؛ وفي حالة العراق، فان التدخل

الأجنبي ومن ثم الاحتلال قد أثار إشكالية في الشرعية السياسية العراقية، ومن الطبيعي أن يواجه النظام السياسي الجديد معارضة من قبل الجماعات الموالية للنظام السياسي السابق وبعض القوى السياسية والمجتمعية الرافضة لتغيير النظام السياسي السابق؛ وأن شرائح أخرى من المجتمع العراقي كانت تنتظر الإداء والإنجاز الحكومي الذي يصب في المصلحة العامة، وابرزها –الخدمات– العامة للمواطنين، فأن الشرعية هنا تعد غير مكتملة إذا لم تكتمل بالإداء والإنجاز من قبل الحكومة العراقية بعد عام 2003، أي أن الشرعية السياسية لا تكتمل الا بعد تحقيق الانجاز والإداء العام لصالح المواطنين، حينها يمكن الحديث عن استكمال الشرعية السياسية.

إن هذه المظاهر التي تتعلق بعدم اكتمال شرعية النظام الجديد، قادت بالنظام والمجتمع إلى خطر هدد حالة الأمن الوطني في العراق، غير أن الاستفتاء على الدستور العراقي الدائم لعام 2005م وإجراء الانتخابات التشريعية وتشكيل الحكومات بعدها وتداولها للسلطة سلميا، اضفى على النظام السياسي ومن ثم الحكومة العراقية شرعية سياسية ودستورية، ولكن هذه الشرعية ستبقى متأرجحة إلى حد ما إلى حين تحقيق أداء وانجاز ملموس من قبل الحكومة العراقية يمس مصالح المجتمع بصورة ايجابية، ونظام انتخابي يضمن التمثيل الواسع للشعب العراقي، ولذلك؛ فإن استمرارية عملية الانتخابات، والقبول بشروط العملية الديموقراطية، والعمل بالدستور، وبناء دولة المؤسسات، وتحقيق المشاركة السياسية لاغلب القوى السياسية والمجتمعية، سيهيئ الأرضية الملائمة للشرعية السياسية / الدستورية، ومن ثم تأثيرها على توفير الأمن الوطني العراقي.

3- دور المشاركة السياسية في توفير الأمن الوطني العراقي :

لما كانت الديموقراطية تتبنى مبدأ –الحرية– فمن المنطقي جداً أن يقوم الأفراد بتشكيل التجمعات السياسية/الاتحادات/المنظمات، للمشاركة في الحياة السياسية ومن ثم من الممكن جداً أن تسهم هذه المبادرات إلى إشاعة جو من الطمأنينة، وتهيئة الظروف لتحقيق فرص الأمن الوطني، وفي حالة العراق بعد 2003/4/9؟ يثار سؤال، هل أسهمت المشاركة

السياسية في توفير فرص الأمن الوطني، وفي سبيل الإحاطة نسبياً بموضوع المشاركة السياسية وتأثيرها على الأمن الوطني في العراق سنناقش ذلك عبر مجالات (الانتخابات وعمل منظمات المجتمع المدني فضلاً عن الرأي العام في العراق).

أ- الانتخابات

تعد الانتخابات أحد أهم آليات المشاركة السياسية لأنها ستقود إلى تحقيق التداول السلمي للسلطة، ومن ثم فهي من متطلبات تحقيق الأمن الوطني في العراق، كيف؟ لقد قام العراق بعد عام 2003 بإجراء انتخابات عدة منذ عام 2005 وانبثقت منها حكومات عراقية منتخبة فضلاً عن انتخابات مجالس المحافظات. وقد أعتمد في إجراء الانتخابات في عام 2005 على القائمة المغلقة والتي منحت الكيانات حق ترتيب الاسماء دون وجود معايير الكفاءة والخبرة والمؤهلات العلمية، الأمر الذي لم يسمح للناخبين اختيار صائب أو عدم اختيار من يرغبون بالتصويت عليه، لذلك أدى إلى وصول نواب غير كفوئين إلى مجلس النواب ما شكل أثراً سلبياً على أداء مجلس النواب العراقي، فكان لصلة القرابة والدين والمذهب الأثر الكبير في اختيار أعضاء المجلس، وكذلك هو الأمر بالنسبة لانتخابات عام 2010 (على الرغم من استبدال القائمة المغلقة بالمفتوحة)، فلم يمنع الناخبين التصويت على أساس الولاءات الحزبية والقومية والدينية والمذهبية، مما أدى إلى تشكيل حكومة تعد انعكاس للواقع العراقي في تلك المدة الزمنية –والتي اعتمدت على نظام المحاصصة، الأمر الذي أفضى إلى خلل في مسألة –الأمن الوطني– والذي تمثل بتدهور الوضع الأمني في محافظة بغداد وعدد من المحافظات العراقية عبر موجات الإرهاب والتفجيرات التي طالت المجتمع العراقي حيث تكبدت هذه المحافظات الخسائر البشرية وتخريب الممتلكات العامة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أدى ضعف الأداء والانجاز الحكومي إلى انتشار الفساد الإداري والمالي في اغلب المؤسسات السياسية والحكومية، أو أن انتشار الفساد الإداري والمالي كان مؤشراً على ضعف الأداء الحكومي وسبباً للخلل الأمني في العراق، مما أثار حفيظة قطاعات

عدة من المجتمع العراقي كان التعبير عنها في صيغة احتجاجات وتظاهرات عمت اغلب محافظات العراق.

إن النظام الانتخابي لعام 2010 و 2014 و 2018 جاء منسجماً مع طبيعة نوايا الكتل الحزبية الكبيرة في بقائها على سدة السلطة، وحرمان الاحزاب والمكونات الصغيرة من الوصول لمجلس النواب والحكومة، لذلك استمرت صيغة –التوافقية– في الحكم والإدارة لعام 2018 (لحد كتابة البحث)، مع ملاحظة عدم وجود معارضة سياسة تقوم على المراقبة ومسائلة الحكومة، لذلك انتشرت قيم الفساد الإداري والمالي في الحكم والإدارة، مما تعرض العراق إلى تهديد أمني، تمثل باحتلال عدد من المحافظات العراقية من قبل العصابات التكفيرية، لولا بسالة وشجاعة المؤسسة الأمنية ودور الدعوى إلى (الجهاد الكفائي) وشجاعة ومواقف الحشد الشعبي الذي حالت دون توسع نشاط هذه العصابات وانتهت بتحرير المدن العراقية، غير ان الخطر لا زال ماثلا والمتمثل بالخلايا الاحتياطية (النائمة) داخل هذه المدن أو عند الحدود العراقية/السورية والأردنية، على الرغم من مواصلة القوى الأمنية معالجة هذه الخلايا وكشفها وتقديمها للعدالة.

ب– المجتمع المدني

شهد العراق بعد 2003 تشكيل منظمات واسعة من منظمات المجتمع المدني مستفيدة من التغيير السياسي الجديد، وكفل الدستور العراقي الدائم لعام 2005 عمل هذه المنظمات فاكتسبت وضعاً دستورياً. ولكن يثار سؤال هنا، هل يتوافر العراق على مجتمع مدني؟ الحقيقة أن هذه المنظمات لم تستطيع أن تؤسس لمجتمع مدني عراقي، فهذه المنظمات تعيش حالة من النزعات الثنائية المحتوى ازاء الهوية العراقية ما بين (الأثنية) و (الوطنية)، فضلاً عن إنها حديثة العهد بالعمل، لذلك يكاد أن يكون دورها غير فعال وضعيفاً في التأثير على السلطة، فأغلب هذه المنظمات يشوبها الغموض وعدم وجود الشفافية، الناتجة عن حب الذات والسعي لكسب المال، ووجود منظمات (وهمية) تستهدف الاستيلاء على اموال المواطنين، والأخرى واجهات حزبية ودينية، مما أفقد الثقة بهذه المؤسسات وعجزها عن

الاسهام في توفير فرص للأمن الوطني، فلم تستطيع أغلب هذه المنظمات بأن تكون ساندة أو (عين) لمعاونة السلطة في القيام بالمراقبة وكشف مواطن الخلل الأمني[31]، لأن أغلب هذه المنظمات تعمل تحت غطاء وشعارات وأهداف وبرامج، هي في حقيقتها انعكاس لأهداف ومصالح حزبية ودينية، تكتنف مصادر أموالها ودعمها الغموض والشكوك، فضلاً عن انها لا تعمل لصالح الأولويات الوطنية، بل للهوية (الجزئية) أي اما –حزبية– أو عشائرية/دينية، قومية/مذهبية –وحتى شخصية، وهذا الوصف والعمل يحدد مستقبل عملها ودورها، ومن ثم غياب دورها في توفير فرص للأمن الوطني، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لم تستطيع أن تؤدي دوراً حيوياً في المشاركة السياسية والحث على التماسك المجتمعي أو نبذ الخلاف، أو العمل على تعزيز الانتماء الوطني.

ج– الرأي العام

وكان الرأي العام ضعيفاً إزاء مجمل المواقف السياسية العامة، ولم يؤثر على صانع القرار السياسي إلا ما ندر، ويعود ذلك لأسباب عدة أهمها : عدم اهتمام صانع القرار السياسي بالرأي العام، وإن كثيراً من الرموز الاجتماعية والدينية والسياسية تكبح الرأي العام العراقي ولا تشجع على تأسيس رأي عام ناضج ومؤشر وفاعل وشجاع يؤدي دوره في التأثير على السلطة السياسية، لأنه يعكس طبيعة الولاء العشائري والحزبي والسياسي والديني ورموزه، ولا يؤثر على قرارات السلطة (إلا في نطاق ضعيف)، فلا زال خطاب القادة والزعماء السياسيين والرموز الدينية يمثل دوراً في التأثير على المجتمع العراقي، مما يغفل أو يغطي على الكثير من مشكلات وازمات تواجه المجتمع العراقي وتعطيل دور الرأي العام في كشفها واظهارها والتأثير على السلطة، فلكل حزب أو قوة سياسية خطابها الخاص، الذي يجد صدى لدى فئة معينة دون الأخريات، وبما يتناسب مع توجهاتهم ومواقفهم إزاء المسائل المطروحة باستثناء (خطاب الجمعة) والذي لم يكن مؤثرا جداً في التأثير على صانع القرار السياسي، بحيث بلغ الأمر لهذه المؤسسة أن تقول في أحد خطبها الأسبوعية منتقدة الحكومة العراقية (لقد بح صوت المرجعية)، ما عدا دعوتها للتحشيد إلى مواجهة التهديد التفكيري

فكان مؤثرا في طبيعة المجتمع العراقي، لما يشكله هذا التهديد من القضاء على الوجود العراقي، إذ دعت المجتمع العراقي بكافة اطيافه والنظام السياسي مواجهة هذا التهديد عن طريق (الجهاد الكفائي) للشعب العراقي، فكان لهذا الخطاب / أو الدعوى أثرها الواضح والكبير في التوجه للتطوع لمقاومة هذا التهديد الأمني الخطير، ومناصرة الضعفاء، ومن ثم هزيمة العصابات التكفيرية في المحافظات التي احتلتها، وكان لوسائل الإعلام دورها في محاولة تكوين رأي عام إزاء هذه العصابات الإرهابية مستهدفة القناعات والمعتقدات ومشاعر الناس وعواطفهم إزاء هذه الأعمال الاجرامية.

الخاتمة :

يعد –الأمن– أحد متطلبات الحياة الإنسانية، بشكل عام، وهو قائم على عنصرين . الأول : عدم الخوف والاحساس بالطمأنينة، والثاني : اشتراك مجموع الناس في هذا الإحساس. ولكي يتوفر الأمن يتوجب قيام نظام سياسي يعمل على تحقيقه لذلك تضمنت القوانين الحديثة والمعاصرة أحكاماً تدفع عن الإنسان الأذى مع احترامه المعنوي المتمثل بكرامته وحريته وحقوقه، وحقه في الحياة والعدل والعمل والمساواة. وتختلف الأنظمة السياسية مواقفها في التعاطي مع قضيته –الأمن– فالنظام السياسي الديكتاتوري يعمل على تأسيس الأمن لذاته لأجل بقاءه في الحكم لمدة طويلة، أما النظام الديموقراطي فأنه يعمل على تحقيق الأمن لأجل غايات سامية أهمها تمتعه بالحياة والحريات المدنية والسياسية وتثوير طاقاته الابداعية.

وقد تطور مفهوم الأمن عبر مسيرته الإنسانية فلم يعد مقتصراً على جانب واحد، بل أصبح ذو طابع واسع وشامل، واصبح مرتبطاً بالوظائف الأساس التي تسعى الدول، إلى انجازها، وهي تتوزع على حماية الكيان المادي للدولة / الأمة (أمن عسكري)، وحماية الموارد الاقتصادية والبناء الاقتصادي (أمن اقتصادي)، وحماية الركائز الحضارية والايديولوجية (أمن ثقافي وعقائدي)، وحماية النظام السياسي (أمن سياسي) فضلاً عن تحقيق الرضا التام لأفراد المجتمع، وبذلك نحصل على ما يسمى (بالأمن الوطني).

وبقدر تعلق الأمر بالعراق، فأن طبيعة هذا النظام السياسي الجديد بعد عام 2003/4/9،تجعله يعمل لأن يؤسس بنية سياسية ديموقراطية تتضمن توافر دستوراً ديموقراطياً وشرعية سياسية ومشاركة سياسية تسهم في توفير فرص الأمن الوطني في العراق، وعلى وفق ما تقدم فقد حقق النظام السياسي الجديد فرصاً وأرضية ملائمة لاستنبات مدخلات بنية سياسية ديموقراطية، غير أنها تفاوتت في مستوياتها لتلبية متطلبات الأمن الوطني العراقي، فبعد الاستفتاء على الدستور العراقي الدائم لعام 2005 وضع العراق على بداية دستورية/قانونية تسهم في توفير فرص الأمن لأنه منع من احتكار السلطة وجسد مبدأ التداول السلمي للسلطة عبر نظام برلماني نيابي تعددي، ديموقراطي، اتحادي (فيدرالي) (على الرغم من الثغرات أو التحفظات التي طرأت على المواد الدستورية) وإن الشرعية السياسية والدستورية قد اكتسبت رضا وقبول الناس بشكل عام بالنظام السياسي الجديد وينتظر النظام السياسي استكمال شرعيته بالإداء والانجاز الحكومي للصالح العام، كما أن المشاركة السياسية قد تحققت نسبياً عبر إجراءات الانتخابات ومشاركة المجتمع المدني مع دور الرأي العام واللذان ينتظر منهما دوراً أكبر في المستقبل أوسع وأشمل من دورهما الآن، وبذلك تتهيئ فرص أكبر لتحقيق الأمن الوطني عبر تفعيل وإنضاج مدخلات البنية السياسية الديموقراطية .

الهوامش

[1] بتصرف عن د. صادق الأسود : علم الاجتماع السياسي (أسسه وابعاده) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1990، ص105–106.

[2] المصدر نفسه، ص106.

[3] أديث كيرزويل : البنيوية، دار آفاق عربية، ط1، بغداد، 1985، ص25.

[4] بتصرف عن د. حسن صعب : علم السياسة، دار العلم للملايين، ط5، بيروت، 1977، ص61–62.

[5] سليمان عبد الله الحربي : مفهوم الأمن : (مستوياته، وصيغه وتهديداته)، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، بيروت، 2008، ص9.

[6] د. محمود عبد الكريم نافع : الأمن القومي، دار الشعب، القاهرة، 1972، ص37.

[7] د. عبد المنعم المشاط : الأمم المتحدة ومفهوم الأمن، مجلة السياسة الدولية، العدد 84، دار الأهرام، القاهرة، 1986، ص86.

[8] نقلا عن، علي عبد الهادي المعموري : سياسة الأمن الوطني في العراق/ مراجعة : د. عماد الشيخ داود، الدار العربية للعلوم (ناشرون)، ط1، بيروت، 2016، ص61.

[9] المصدر نفسه، ص64.

[10] أمين هويدي : الأمن العربي في مواجهة الأمن الاسرائيلي، دار الطليعة، بيروت، 1975، ص35 وللمزيد، ينظر : بريجنسكي : الاختيار (السيطرة على العالم أو قيادة العالم)، ت : عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004، ص9.

[11] د. حسان شفيق مُحَمَّد العاني : الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، بغداد، د.ت، ص65.

[12] د. رياض عزيز هادي : العالم الثالث وحقوق الإنسان، ط1، بغداد، 2000، ص63.

[13] عبد العظيم جبر حافظ : التحول الديموقراطي في العراق (الواقع والمستقبل)، ط2، بغداد، 2011، ص148.

[14] للمزيد ينظر : د. مُحَمَّد عبد المعز نصر : في النظريات والنظم السياسية، دار النهضة العربية، بيروت، د.ت، ص164؛ ود. مُحَمَّد فايز الأسعد : قضايا علم السياسة، دار الطليعة، ط6، بيروت، 1983، ص63.

[15] للمزيد، ينظر، سالم القمودي : سيكولوجيا السلطة، ط2، مؤسسة الانتشار العربي ، بيروت، 2000، ص59.

[16] ينظر : جلال عبد الله معوض : أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، في : علي الدين هلال وآخرون : الديموقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، ط4، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1998، ص70.

[17] ينظر، مجموعة أقرأ لحقوق الإنسان : ما هي الديموقراطية؟، د.ت، ص20.

[18] عبد الغفار شكر و د. مُحَمَّد مورو : المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديموقراطية، دار الفكر، دمشق، 2003، ص57.

[19] هيفاء حسن، الديموقراطية والمجتمع المدني، وقائع المؤتمر الأول لمؤسسات المجتمع المدني، وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني في العراق، بغداد، 2004، ص78.

[20] حسين علوان : الديموقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة، في : المسألة الديموقراطية (مجموعة باحثين)، سلسلة كتاب المستقبل العربي، 10، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2002.

[21] د. مصطفى كامل حسين : مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي، في : المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديموقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1992، ص600.

[22] ينظر الدستور العراقي الدائم لعام 2005 .

[23] المصدر نفسه .

[24] المصدر نفسه .

[25] المصدر نفسه .

[26] المصدر نفسه .

[27] علي طارق الهاشمي : الأحزاب السياسية، بغداد، 1969، ص83.

[28] دورثي بيكلس : الديموقراطية، دار النهار، بيروت، 1971، ص159.

[29] د. عامر حسن فياض : بناء الدولة المدنية وشقاء التحول الديموقراطي في العراق المعاصر، مجلة فكر حر، عدد 5، بغداد، 2008، ص20.

[30] آدم روبرتس : نهاية الاحتلال في العراق، مجلة المستقبل العربي، السنة 27 ، العدد أيلول/ 307، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص35.

[31] للمزيد ينظر د. عبد العظيم جبر حافظ : النظام السياسي الديموقراطي والأمن الوطني، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد، 2017، ص116–117.